المحاضرة الرابعة: دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تنظم الانترنت

مقدمة:

يعتقد أن "حوكمة الإنترنت" يجب أن يتم التعامل معها من منظور واسع وأن تشمل موضوعات مثل إدارة الموارد، وترتيبات الربط البيني ونقاط التبادل، والبريد العشوائي، والأمن السيبراني، والوصول/الخدمة الشاملة، وحقوق الملكية الفكرية، والخصوصية. ويرى البعض الآخر أنه ينبغي أخذ تعريف ضيق: وهو إدارة أسماء وعناوين الإنترنت فقط. وقد حدد مؤتمر المندوبين المفوضين، وهو أعلى هيئة لصنع القرار في الاتحاد الدولي للاتصالات، الدور الذي ينبغي أن يلعبه الاتحاد فيما يتعلق بمسائل الإنترنت.

عناصر الدرس:

أولا: مقاصد وواقع وأهداف الاتحاد الدولي من أجل تنظيم الانترنت

ثانيا: المسائل المرتبطة بتنظيم الانترنت من طرف الاتحاد الدولي للاتصالات

ثالثا: أنشطة وقرارات الاتحاد الدولي للاتصالات ذات الصلة بالإنترنت

رابعا: الاعتراف بالشركاء ودور الاتحاد الدولي للاتصالات الدولية

خامسا: استشراف دور الاتحاد في مجال تنظيم الانترنت" المستقبل"

أهداف الدرس: يستهدف معرفة الشركاء الدوليين في مجال حوكمة الانترنت خاصة الاتحاد الدولي كمنظمة دولية حكومية متخصصة في مجال الاتصالات والدور الذي تلعبه في مجال تنظيم الانترنت.

أولا: مقاصد وواقع وأهداف الاتحاد الدولي من أجل تنظيم الانترنت

أ. المقاصد

1. تشجيع مشاركة الكيانات والمنظمات في أنشطة الاتحاد وزيادة هذه المشاركة، وتعزيز التعاون المثمر والشراكة بين هذه الكيانات والمنظمات والدول الأعضاء بغية بلوغ الغايات الإجمالية المنصوص عليها ضمن أهداف الاتحاد.
2. الترويج على المستوى الدولي لاعتماد نهج شامل إزاء المسائل الخاصة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في ظل اقتصاد المعلومات ومجتمع المعلومات العالميين، وذلك عن طريق التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية العالمية والإقليمية الأخرى، ومع المنظمات غير الحكومية المهتمة بالاتصالات وأصحاب المصلحة الأخرين.
3. توسيع انتشار المزايا التي تقدمها تكنولوجيات الاتصالات الجديدة لكي تشمل جميع سكان العالم بمن فيهم الفئات الفئات المهمشة وذوو الاحتياجات المحددة بصرف النظر عن خصائص مثل العمر او النوع أو الجنس

4. مواءمة إجراءات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وتشجيع كل ما هو مثمر وبناء من تعاون وشراكة بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات لبلوغ هذه الغايات.
5. الحفاظ على التعاون الدولي فيما بين جميع الدول الأعضاء وتوسيع هذا التعاون من أجل تحسين جميع أنواع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وترشيد استخدامها.
6. تعزيز المساعدة التقنية وتوفيرها وبناء القدرات للبلدان النامية في ميدان الاتصالات، فضلاً عن تشجيع حشد الموارد المادية والبشرية والمالية اللازمة لتنفيذها، إضافةً إلى تعزيز التوصيلة وتشجيع سبل الوصول إلى المعلومات.
7. الحاجة إلى صون وتعزيز تعدد اللغات على الإنترنت من أجل مجتمع للمعلومات.

8. أن التقدم في مجال البنية التحتية العالمية للمعلومات، لا سيما تطوير الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت (IP) وتنمية شبكة الإنترنت، مع مراعاة متطلبات وسمات التشغيل البيني لشبكات الجيل التالي (NGN) والشبكات المستقبلية، له أهمية حاسمة، بصفته محركاً هاماً لنمو الاقتصاد العالمي وازدهاه في القرن الحادي والعشرين.

9. أن تنمية الإنترنت تجري أساساً بناءً على توجهات السوق مدفوعةً بالمبادرات الخاصة والحكومية.

10. أن القطاع الخاص مستمر في أداء دور هام جداً في توسيع الإنترنت وتنميتها.

11. أن القطاع العام، وكذلك المبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص والمبادرات الإقليمية، مستمرة أيضاً في أداء دور بالغ الأهمية في توسع الإنترنت وتنميتها، من خلال الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات مثلاً.

12. أن إدارة تسجيل وتوزيع أسماء الميادين والعناوين في الإنترنت، يجب أن تعكس تماماً الطبيعة الجغرافية لشبكة الإنترنت، مع مراعاة التوازن المنصف لمصالح جميع أصحاب المصلحة.

13. أن الترتيبات الحالية تنفذ بكفاءة وفعالية لكي تكون متاحة وديناميكية ومنتشرة.
14. تنمية القدرات البشرية جزء من مجتمع المعلومات وتنمية المهارات الرقمية.
15. يقيم الاتحاد الدولي للاتصالات شراكات مع منظمات الأمم المتحدة والحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والمجتمع التقني والهيئات الأكاديمية أصحاب المصلحة الآخرين من أجل تطوير البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تحسين التعليم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإلمام بالمعارف لرقمية.

16. الدور الذي قام به الاتحاد الدولي للاتصالات في التنظيم الناجح للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها وأن إعلان مبادئ جنيف وخطة عمل جنيف، المعتمدين في 2003، والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، المعتمدين في 2005، قد أيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

17. الأعمال التي يضطلع بها مكتب تنمية الاتصالات التابع للاتحاد لتطوير أنشطته لبناء القدرات في مجال إدارة الإنترنت.

ب. الواقع والأهداف

1. أن فريق العمل المعني بمسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت كان له دور في دعم تنفيذ أهداف القرار 75 (المراجَع في تونس 2016، جنيف 2022) للجمعية العالمية لتقييس

الاتصالات، والقرار 30 (المراجَع في دبي 2014، كيغالي 2022) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) بشأن مسائل السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت.

2. تشجيع مشاركة الكيانات والمنظمات في انشطة الاتحاد وزيادة المشاركة.
3. إدارة أبعاد الاتصالات التكنولوجية والمعلومات والاتصالات الخاصة بالانترنت تشمل القضايا التقنية وقضايا السياسات العامة على السواء. وبالتالي عليها أن تضم أصحاب المصلحة والمنظمات ذات الصلة.
4. اعتماد نهج أصحاب لامصلحة قدر الامكان على جميع المستويات عند تنسيق أنشطة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات والمؤسسات الأخرى المتعلقة بإدارة الانترنت كما ورد في الفقرة 37 من برنامج عمل تونس.
5. هناك حاجة إلى تشجيع مزيد من المشاركة والانخراط في المناقشات المتعلقة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تجريها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدلية والأوساط التقنية والهيئات الأكاديمية وجميع أصحاب المصلحة من البلدان النامية؛ القرارات 1305 و1336 و1344 التي اعتمدها مجلس الاتحاد.
6. أن على فريق العمل CWG-Internet أن يأخذ بعين الاعتبار في عمله جميع قرارات هذا المؤتمر وأي قرارات أخرى ذات صلة بأعمال هذا الفريق كما وردت في القرار 1305 للمجلس وملحقه.
7. الأهمية المستمرة للانفتاح والشفافية والشمول في صياغة قضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت بما يتسق مع الفقرة 35 من برنامج عمل تونس.
8. ضرورة وضع الحكومات للسياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة.
9. الأنشطة الجارية في لجان الدراسات ذات الصلة لقطاعي تقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات فيما يتعلق بهذا القرار.

ثانيا: المسائل المرتبطة بتنظيم الانترنت من طرف الاتحاد الدولي للاتصالات

أ. إدارة أسماء النطاقات والعناوين على الإنترنت

يحتوي القرار 102 لمؤتمر المندوبين المفوضين في مراكش على بيان مهم من أعضاء الاتحاد الدولي للاتصالات لإصلاح النظام الحالي لإدارة أسماء وعناوين مجالات الإنترنت. ويعترف القرار بأن نمو الإنترنت يقوده السوق بشكل أساسي، في إطار المبادرات الخاصة والحكومية. ولكنه يشدد أيضاً على أن التعاون الدولي مطلوب في إدارة الإنترنت، وهو موضوع صالح للاهتمام الدولي، ويشير إلى أن تخصيص أسماء

النطاقات والعناوين على الإنترنت لا ينبغي أن يحابي أي بلد أو منطقة على حساب الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يؤكد على أن الدول الأعضاء في الاتحاد تمثل مصالح الأشخاص الذين يعيشون داخل الأقاليم التي تم تعيين نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد (ccTLD) لها. وهذا يعني أن الدول الأعضاء يجب أن تلعب دورًا نشطًا في تنسيق حل مشكلات الإدارة الناشئة فيما يتعلق بنطاقات ccTLD الخاصة بها.

ويقر القرار 102 أيضاً بما يلي:

- ويتعامل الاتحاد الدولي للاتصالات مع القضايا المتعلقة بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت بشكل عام، والإنترنت بشكل خاص، ويقوم الاتحاد بالتنسيق على مستوى العالم لعدد من أنظمة تخصيص الاسم والعنوان ويعمل كمنتدى لمناقشة السياسات في هذا المجال.
- يمكن للاتحاد الدولي للاتصالات أن يلعب دوراً إيجابياً من خلال توفير منصة لتشجيع المناقشات ونشر المعلومات (خاصة لحكومات البلدان النامية) بشأن إدارة أسماء النطاقات والعناوين على الإنترنت.
- ومن خلال التعاون الدولي، ينبغي للاتحاد أن يساهم في وضع السياسات المتعلقة بإدارة أسماء النطاقات والعناوين على الإنترنت.
- تتضمن إدارة أسماء وعناوين نطاقات الإنترنت المهام الفنية والتنسيقية، التي يمكن أن تكون الهيئات التقنية الخاصة مسؤولة عنها، ومسائل المصلحة العامة، التي تكون الحكومات أو المنظمات الحكومية الدولية مسؤولة عنها والتي تساهم فيها المنظمات الدولية المؤهلة.
- ويتمثل دور الحكومات في توفير إطار قانوني واضح ومتسق ويمكن التنبؤ به لتعزيز بيئة مواتية تكون فيها شبكات المعلومات العالمية قابلة للتشغيل المتبادل ومتاحة على نطاق واسع لجميع المواطنين ولضمان الحماية الكافية للمصالح العامة في إدارة أسماء نطاقات الإنترنت وعناوينها .
- ومن المصلحة العامة أن يتمتع النظام الذي يدير أسماء نطاقات الإنترنت وعناوينها بقواعد وإجراءات شفافة، بما في ذلك إجراءات حل النزاعات لتسهيل حماية حقوق الملكية الفكرية.
- ويتوقع من الحكومات تعزيز بيئة تنافسية عادلة بين الشركات أو المنظمات المسؤولة عن تخصيص الموارد.

ب. إدارة أسماء النطاقات متعددة اللغات

تناول مؤتمر المندوبين المفوضين في مراكش مسألة كيفية استخدام اللغات المتنوعة في الفضاء الإلكتروني. ويشير القرار 133 إلى أن معظم مستخدمي الإنترنت يتوقعون، على نحو متزايد، إجراء أنشطة عبر الإنترنت بلغاتهم الخاصة، ولكن يتعين التغلب على القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في مجال أسماء النطاقات والعناوين الدولية. ويشدد القرار على أنه يجب على الاتحاد الدولي للاتصالات أن يساعد الدول الأعضاء على تعزيز استخدام لغاتها، خاصة وأن نظام أسماء النطاقات (DNS) الحالي لا يعكس التنوع المتزايد للاحتياجات اللغوية للمستخدمين. كما يدعو الأمين العام إلى

ضمان الحفاظ على سيادة الدول الأعضاء في الاتحاد فيما يتعلق بخطط ترقيم رموز البلدان والعناوين (في أي تطبيق يتم استخدامه)، على النحو المنصوص عليه في توصية قطاع تقييس الاتصالاتE.164 ، التي تحدد خطة ترقيم الاتصالات العامة الدولية

استناداً إلى الولاية الواردة في القرارين 102 و133 لمؤتمر المندوبين المفوضين، اضطلع الاتحاد الدولي للاتصالات بعدد من الأنشطة المبينة في " الاتحاد الدولي للاتصالات والانترنت.

ت. وعموما يشمل عمل الاتحاد قضايا تنظيم الانترنت ودوره فيها مايلي؛

1. إن إدارة الإنترنت تشمل مسائل تتصل بالسياسات التقنية والعامة وينبغي أن تضم جميع أصحاب المصلحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية والمنظمات الدولية ذات الصلة وفقاً للفقرات من 35 أ) إلى 35 هـ) من برنامج عمل تونس
2. **أن الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة ستحول الانترنت ويجب أن يواكب واضعوا السياسات التغيير في الانترنت للاستفادة من منافع مع هذا التحول لتحقيق النمو والازدهار وتوصيله بتكلفة ميسورة**
3. أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة ستحوّل الإنترنت ويجب أن يواكب واضعو السياسات التغيير في الانترنت للاستفادة من منافع مع هذا التحول لتحقيق النمو والازدهار وتوصيله بتكلفة ميسورة.
4. أن دور الحكومات يشمل توفير إطار قانوني واضح ومتماسك ويمكن التنبؤ به لتشجيع وجود بيئة مؤاتية للاستثمار والتنمية تكون فيها شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية قابلة للتشغيل البيني مع شبكات الإنترنت ولنفاذ جميع المواطنين إليها على نطاق واسع ودون أي تمييز، وضمان الحماية الملائمة للمصالح العامة في إدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك أسماء الميادين والعناوين.
5. أن القمة العالمية لمجتمع المعلومات أدركت الحاجة إلى تعاونية معززة في المستقبل، لتمكين الحكومات من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها على قدم المساواة، في مجال مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، وليس في مجال المسائل اليومية التقنية والتشغيلية التي لا تؤثر على مسائل السياسة العامة الدولية.
6. أن الاتحاد الدولي للاتصالات بدأ يدعم من جانبه العملية الإجرائية للتعاونية المعززة باعتباره إحدى المنظمات المختصة المذكورة في الفقرة 71 من برنامج عمل تونس، وينبغي لفريق العمل التابع للمجلس والمعني بمسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت CWG-Internet)
7. أن الاتحاد يستطيع القيام بدور إيجابي من خلال إتاحته لجميع الأطراف المهتمة محفلاً لتشجيع المناقشات ونشر المعلومات بشأن إدارة أسماء الميادين والعناوين في شبكة الإنترنت وغيرها من موارد الإنترنت في نطاق اختصاصات الاتحاد.

ثالثا: أنشطة وقرارات الاتحاد الدولي للاتصالات ذات الصلة بالإنترنت

1. بأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة، ستحوّل الإنترنت والاقتصاد الرقمي على السواء، وتنطوي على إمكانية زيادة الرخاء والصحة، وستؤثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة شاملة.

2. بأن الإنترنت تحمل وعودا بالتنمية تتيح التنمية الاجتماعية والثقافية والبيئية التي يمكنها أن تحقق أفضل ما يمكن للإنسانية.
3. بأن المهارات بالمعارف ضروريان لكي يجني الأفراد ثمار توصيلة الانترنت.
4. زيادة توصيلة الأنترنت تضيق الفجوة بالنسبة لجميع المواطنين، لا سيما للفئات الضعيفة
5. بأن زيادة توافر الخدمات الإلكترونية سوف يساهم في توفير تنمية اجتماعية واقتصادية وصحية وبيئية مستدامة ومنصفة لجميع سكان العالم.

رابعا: الاعتراف بالشركاء ودور الاتحاد الدولي للاتصالات الدولية

1. أن مؤسسة الانترنت للاسماء والأرقام المخصصة (ICANN) ومكاتب تسجيل الانترنت الإقليمية(RIR) وفريق مهام هندسة الانرنت(IETF) وجمعية الانترنت(ISOC) واتحاد الشبكة العالمية(W3C) وكيانات أخرى تعنى بالقضايا والتقنية والسياساتية المتعلقة بالشبكات القائمة على برتكول الانترنت.
2. بأن الاتحاد الدولي للاتصالات يعالج أيضا بعض المسائل التقنية ومسائل السياسة العامة المتصلة بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت بما في ذلك شبكة الإنترنت الحالية وتطور شبكات الجيل التالي فضلاً عن إجراء دراسات بشأن مواصلة تطوير الانترنت المستقبلية.
3. بأن الاتحاد يقوم بمهمة التنسيق العالمي لعدد من أنظمة توزيع الموارد المتصلة بالاتصالات الراديوية والاتصالات وأنه يمثل محفلاً دوليا مناقشة السياسات في هذا المجال.
4. بأن الاتحاد بذل جهوداً ملموسة بشأن قضايا نظام الترقيم الإلكتروني (ENUM) وإدارة الميدان ".int" وأسماء الميادين الدولية (IDN) وأسماء الميادين القطرية ذات المستوى الأعلى (ccTLD) من خلال ورش عمل وأنشطة تقييس.
5. نشر كتيبا بشأن الشبكات القائمة على برتوكول الانترنت المواضيع والمسائل ذات
6. بالفقرتين 71 و78 أ) من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات فيما يخص عملية التعاونية المعززة بشأن إدارة الإنترنت وإنشاء منتدى إدارة الإنترنت (IGF) كعمليتين منفصلتين تماماً.
7. بنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ذات الصلة في الفقرات من 29 إلى 82 بشأن إدارة الإنترنت في برنامج عمل تونس والفقرات من 55 إلى 65 في القرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات.
8. بأنه ينبغي تشجيع الاتحاد على تيسير التعاون مع جميع أصحاب المصلحة على النحو المشار إليه في الفقرة 35 من برنامج عمل تونس.
9. الاتحاد عضو بصفة مراقب في اللجنة الاستشارية الحكومية للمؤسسة ICA NN وعضو فريق الاتصال التقني التابع لنفس المؤسسة من خلال قطاع تقييس الاتصالات ويتعاون مع مكاتب تسجيل الانترنت الإقليمية، وفريق مهام هندسة الانترنت واتحاد الشبكة العالمية واتحاد نقاط تبادل الانترنت وغيرها.
10. بأن الدول الأعضاء تمثل مصالح سكان البلد أو الأراضي التي فوضت لها أسماء ميادين قطرية ذات مستوى أعلى.
11. بأنه ينبغي ألا تشارك البلدان في القرارات المتعلقة بأسماء الميادين ذات المستوى الأعلى لبلد آخر.

12. التعاون وبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات بين مشغلي الميادين ccTLD دون المساس بما سبق أمر أسياسي لتحسين سلامة الانترنت وجودة الخدمة وغير ذلك.
13. بأن يأخذ في الاعتبار نتائج فريق العمل المعني بالتعاون المعزز بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت

خامسا: استشراف دور الاتحاد في مجال تنظيم الانترنت" المستقبل"

1. أن يستكشف سبل ووسائل تحقيق مزيد من التعاون والتنسيق بين الاتحاد والمنظمات المختصة المشاركة في تطوير شبكات بروتوكول الإنترنت وشبكة الإنترنت المستقبلية، طبقاً لبرنامج عمل تونس، في سياق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة، في إدارة الإنترنت بهدف تحقيق أكبر قدر من المنافع للمجتمع العالمي وتعزيز التوصيلية الدولية الميسورة التكلفة.
2. أنه يجب على الاتحاد مساعدة الدول الأعضاء في تحديد المشورة والدعم المتاحين من الكيانات والمنظمات الأخرى ذات الصلة التي تضطلع بمسؤوليات تتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالأنترنت وإدارة موارد الانترنت وفي الحصول عليها حسب الاقتضاء.
3. أنه يجب احترام المصالح السيادية والمشروعة للبلدان، كما يعبّر عنها ويحددها البلد المعني بوسائل متنوعة، بشأن القرارات المؤثرة على أسماء الميادين ذات المستوى الأعلى الخاصة بها وضمانها وصيانتها وتناولها، وذلك من خلال أطر وآليات محسّنة ومرنة.
4. أن يستمر في الاضطلاع بأنشطة حول قضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت ضمن حدود ولاية الاتحاد، بما في ذلك ضمن فريق العمل CWG-Internet، في إطار من التعاون والعمل المشترك مع المنظمات ذات الصلة وأصحاب المصلحة، حسب الاقتضاء، مع توجيه عناية خاصة إلى احتياجات البلدان النامية.
5. مواصلة أنشطة فريق العمل CWG-Internet على النحو الوارد في قرارات المجلس ذات الصلة.
6. فتح النصف الأول.

الخاتمة:

وكما هو الحال دائمًا، فإن دور للاتحاد في إدارة الإنترنت، بما في ذلك أنشطته وسياساته وتوجهه الاستراتيجي، سيتم تحديده من قبل الأعضاء (سواء القطاعين العام أو الخاص) من خلال عمليات صنع القرار المحددة جيدًا. وتحقيقا لهذه الغاية، شجع الاتحاد الدولي للاتصالات جميع الدول الأعضاء فيه على المشاركة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي المناقشات المستمرة بشأن إدارة الإنترنت، ولا سيما مسألة الإدارة الدولية لأسماء النطاقات والعناوين على الإنترنت.